

بيان صحفي

بيروت في 23 / 9 / 2008

بمناسبة اطلاق "منظمة الشفافية الدولية" مؤشر مدركات الفساد لعام 2008، اقامت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" مؤتمراً صحافياً في نادي الصحافة شارك فيه النقيب محمد البلعكي وحشد من المعنيين. تلا السيد فادي صعب امين سر الجمعية البيان التالي والذي تبعه حوار مع الحضور شارك فيه السيد جبرار زوفيغيان نائب الرئيس والدكتور يحي حكيم امين الصندوق والدكتور خليل جبارة المدير التنفيذي:

مؤشر مدركات الفساد: لبنان بين التراجع والاستقرار

كما في كل عام منذ العام 2003، تُعلن "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" اليوم بالتزامن مع الفروع الوطنية "منظمة الشفافية الدولية" نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2008. وقد شمل المؤشر هذا العام 180 دولة من بينها 20 دولة عربية.

يرصد هذا المؤشر مستوى إدراك الفساد لدى الإداريين والسياسيين في تلك الدول، ويركز على الفساد في القطاع العام والذي يفسر باعتباره استغلال منصب رسمي لمكاسب خاصة. وهو مؤشر مركب ينظر في اربعة عشر استطلاعاً ومصدراً من استمارات واستفتاءات مختلفة تابعة لعدد من المؤسسات المستقلة، وزّعت على رجال وسيدات أعمال وأكاديميين ومحللين متخصصين.

والجدير ذكره أن هذا المؤشر يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، أي انه يعكس الصورة التي يراها المستقون عن البلد المصنف بالنسبة للفساد الإداري والسياسي فيه. فبعد تجميع المعلومات من المصادر المختلفة يعطى كل بلد نقطة من أصل عشر نقاط ثم ترتب البلدان المشمولة على سلم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً.

تحضّر أمانة سر منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر مركزياً في ألمانيا تحت إشراف فريق من الباحثين والإحصائيين والخبراء ولا تشارك الفروع المحلية للمنظمة كالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية في وضع هذا المؤشر ولا تساهم فيه بأية طريقة مما يؤمن الإستقلالية والحياد.

وتجدر الإشارة الى ان المقارنة بين الترتيب من سنة الى اخرى لا يعكس صورة دقيقة للتغيير في مستوى ادراك الفساد في بلد ما. اذ أن المرتبة قد تتغير بسبب دخول بلدان جديدة الى المؤشر. فمن الأفضل مقارنة النقاط التي تحتسب لكل بلد مع النقاط التي حصل عليها في الأعوام السابقة ومقارنتها بالمعدلين الدولي والإقليمي وبالمرتبة التي حصلت عليها تلك الدولة.

وهذه السنة خلص التقرير الى ان الدنمارك حصلت على المرتبة الأولى دولياً في مستوى ادراك الفساد بمعدل (9.3) كما احتلت الصومال المرتبة الأخيرة على 180 دولة بمعدل (1.0). بينما على الصعيد الإقليمي للبلاد العربية فقد احتلت قطر المرتبة الأولى والمرتبة ال 28 عالمياً بمعدل (6.5).

ويظهر لبنان للسنة السادسة على التوالي في هذا المؤشر حيث نال (3.0) نقطة من اصل عشرة ممكنة، وهي المرة الثالثة التي يحصل فيها على هذا المعدل بعد العامين 2003 و 2007. الا ان نتيجة المؤشر لهذا العام ليست الأسوء منذ شمول المؤشر للبنان، فهو قد نال معدل (2.7) عام 2004 ثم شهد بعدها تقدماً طفيفاً خلال عام 2005 وصل الى (3.1) ومن ثم (3.6) عام 2006.

إن استقرار نتيجة لبنان على نفس المعدل، يعكس مرحلة الجمود التي يعاني منها والتي ترتبط بالأزمة السياسية والأمنية الممتدة منذ اكثر من سنتين بالإضافة الى غياب الوسائل القانونية التي تساهم في تعزيز الشفافية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والادارية.

ولا يُظهر المؤشر المعدل الذي حصل عليه لبنان فقط، بل أيضاً يحدد مركزه على المستويين الدولي والإقليمي. فقد حل هذا العام في المركز 102 عالمياً من اصل 180 دولة وايضاً في المركز 11 اقليمياً من اصل 20 دولة عربية شملها المؤشر. وذلك بعد أن حل عام 2006 في المرتبة 63 وعام 2007 في المرتبة 99 على المستوى الدولي.

الأمر المقلق لنا هو أن نتيجة لبنان لعام 2008 هي أقل من المعدل الدولي الذي بلغ (4.0) وأيضاً أقل من معدل المنطقة العربية الذي بلغ (3.49). حيث تؤكد هذه النتائج مدى الضعف المؤسساتي لعملية مكافحة الفساد بالرغم من الجهود الحثيثة التي يقوم بها عدد كبير من المعنيين والمهتمين بالشأن العام من جهات رسمية وخاصة، وهيئات مجتمع مدني، وشخصيات مرموقة.

وهنا لا بد من الإشارة الى ضرورة ايلاء موضوع ادراك الفساد ومحاربتة الأهمية القصوى على الصعيد الوطني والسعي الفعّال الى التعاون المثمر على كافة المستويات لدعم منظومة الحكم الصالح ودولة القانون، ولتعزيز الشفافية وحق الوصول الى المعلومات.

وفي الختام يُبرز هذا التقرير ضرورة العمل الجدي ليس فقط لإتخاذ اجراءات وتدابير تؤدي الى الإستقرار السياسي والهدوء الأمني، بل أيضاً لتتعداها نحو اعادة تكوين العلاقة بين المواطن والدولة واعتماد نظم المساءلة والمحاسبة وتفعيل عمل كافة المؤسسات الرسمية وارساء مبادئ فصل السلطات والزامية التعاون البناء فيما بين كافة شرائح المجتمع بما فيه المصلحة العامة وخير المجتمع.

وقبل فتح باب الأسئلة من الحضور اود اغتنام مناسبة اقرار لجنة المال والموازنة الإجازة للحكومة الإنضمام الى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" والذي يصادف أيضاً مع اليوم العالمي "لحق الإطلاع" الواقع في 28 ايلول 2008 لتسليط الضوء على ما تقوم به "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" فيما يتعلق بالتعاون مع جهات معنية من القطاعين العام والخاص ومؤسسات غير حكومية على اقرار قانونين جديدين الأول يعطي المواطن حق الوصول الى المعلومات والثاني يؤمّن للمواطن الحماية الضرورية لتسهيل عملية التبليغ والشكوى عن جرائم الفساد. وسوف نقوم باطلاعكم على تفاصيل هذا الموضوع الهام في اقرب فرصة ممكنة.